

اجتماع مجلس الحكام

دعا المعتمد البريطاني في دبي المستر بلفور بول حكام الإمارات السبع إلى اجتماع عقد برئاسته بدار الاعتماد ، وذلك بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥م وقد صدر البيان التالي بعد الاجتماع :

قرار مجلس حكام الإمارات المتصالحة

المنعقد في دبي في أول شهر مارس ١٩٦٥م

المجلس يرحب بأية مساعدات مجردة من القيود من أي مصدر من المصادر لتطوير الإمارات المتصالحة . والمجلس يبدي مزيد امتنانه لاهتمام الجامعة العربية وغيرها للمساهمة في هذا التطوير ، وحرصاً على تجنب الجهود المزدوجة ورغبة في توحيد جهود حكومات الإمارات المتصالحة لتنسيق تطوير المنطقة للصالح العام يقرر المجلس التالي :

(أ) أن يفتح حساب باسم صندوق تطوير الإمارات المتصالحة تورد إليه جميع التبرعات التي سبق التبرع أو التي سوف يتبرع بها من المصادر الخارجية والداخلية .

(ب) يعين موظفون إضافيون حسب الحاجة لمكتب التطوير الخاص بالمجلس ، حتى يستطيع المكتب تحت إشراف المجلس التصرف في أموال الصندوق المذكور وتنفيذ برامج التطوير المصدق بها . . كذا .

ومما جاء أعلاه يدرك القارئ شكل الضغوط التي بدأ يتعرض لها الحكام من قبل السلطات البريطانية من أجل التخلي عن مساعدات الجامعة العربية التي سبق أن رحّبوا بها من قبل . وقد جاءنا تقرير من مكتبنا في دبي حول هذا الاجتماع ، حيث دار نقاش حول صرف هذه المساعدات ، وكان أول المتكلمين الشيخ راشد بن سعيد حاكم

دبي ، ومما قاله إنه ليس بالإمكان أن نمنع صاحب المساعدة من الإشراف على طريقة صرف المساعدات ، ولانستطيع إجباره على أن يسلم هذه المساعدة لنا ، فهو حر في صرفها إلا فيما يتعارض مع شؤوننا الداخلية ، وقد أيده في هذا كل من الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة والشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة . والظاهر أن الضغوط اشتدت على الحكام فيما بعد ، ويستدل على ذلك من الرسالة التي أرسلها الشيخ راشد بن سعيد إلى الشيخ عبدالله السالم الصباح بتاريخ ١٢ من مارس ١٩٦٥م طالباً تقديم مساعدات الكويت عن طريق صندوق التنمية الذي تم إنشاؤه ، وقد ردّ الشيخ عبدالله السالم رحمه الله برسالة جوابية موجهة إلى الشيخ راشد ومؤرخة في ١٨ من مارس ١٩٦٥م يخبره فيها بأن الكويت التي سبق لها والتزمت بمشاريع الجامعة العربية لا يمكنها أن تتصلّ من ذلك الالتزام ، وأن المساعدات الكويتية للمنطقة ستستمر كما كانت عليه في الماضي .

وفي خضم هذه المتناقضات والضغوط من قبل السلطات البريطانية حول طريقة تقديم المساعدات للإمارات المعنية ، أوضحت الكويت في عدة مناسبات سواء في الكويت أو في الخليج أن الكويت ملتزمة بأمرين لا يمكن أن يتغير موقفها منهما ، الأول أنها مستمرة في تقديم مساعداتها للإمارات بالأسلوب الذي سارت عليه في الماضي ، وذلك عن طريق مكتبها في دبي ودون أي تدخل من أي جهة ، وثانياً إنها ملتزمة بمقررات الجامعة العربية فيما يتعلق بالمساعدات التي تنوي الجامعة تقديمها ، وعلى هذا الأساس ظلّ مبلغ الربع مليون جنيه إسترليني مودعاً في بنك دبي الوطني مدة تزيد على ثلاث سنوات ، كما سبقت الإشارة إليه . أما الدول الثلاث الأخرى الأعضاء في اللجنة الدائمة وهي : المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة والعراق ، فإن المملكة العربية السعودية قررت عدم التعاون مع صندوق التطوير الذي تبنته

السلطات البريطانية باسم الإمارات ، وقررت فيما بعد إنشاء طريق الشارقة - رأس الخيمة على نفقتها وتحت إشرافها ، وهذا ما أزعج السلطات البريطانية وضايقها ؛ لأنها كانت تتوخى تعاون السعودية معها في دعم الصندوق المشار إليه . أما الجمهورية العراقية فقد وقفت موقف المتفرج من تلك الأحداث ، فقد كنا نتوقع أن ترسل بعض الأطباء أو المدرّسين ، ولكنها لم تفعل^(١) . أما الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) فقد ظلّت تواصل إرسال المدرّسين كما كانت عليه في الماضي .

وصول السيد نوفل الأمين العام المساعد

للجامعة العربية إلى الكويت

ظلّت الجامعة العربية تستمع إلى ما كان يجري في المنطقة من تطور وهي في حيرة من أمرها ، وكان مقرراً أن يصل الدكتور سيد نوفل في شهر مارس من ذلك العام على أبعد تقدير ، وذلك لعرض مشروع المعونة الفنية على حكّام الإمارات لأخذ موافقتهم عليه ، ولكن سفره تأخر لأسباب تتعلق بظروف عمله في الجامعة العربية ، حتى جاء شهر مايو حيث غادر الدكتور نوفل القاهرة في الثامن منه متوجهاً إلى الكويت ، ثم سافر في صباح اليوم التالي إلى دبي ، وهناك جرت له عدة مقابلات مع حكّام المنطقة وبحث معهم موضوع المساعدة ، وفي أثناء وجوده هناك وصل المستر جورج تومسون وزير الدولة للشؤون الخارجية وبصحبته السير وليام لوس المقيم السياسي في الخليج ، وقد اجتمع المستر تومسون بالحكام محذراً إيّاهم من مغبة التعاون مع الجامعة العربية ، وكان له بصورة خاصة لقاء هام مع الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة حيث دار بين الاثنين حديث خطير حول موضوع

(١) لقد أرسلت وزارة الصحة العراقية في أوائل ١٩٦٥م بعثة صحية لمكافحة الدرن ، وطلبت الحكومة العراقية من سفارتنا في بغداد تسهيل مهمة البعثة ، وقد قام مكتب الكويت في دبي باللائم .

مساعداً للجامعة^(١)، وبالرغم من المعارضة البريطانية فقد عاد الدكتور نوفل من دبي إلى الكويت يوم ١٢ من مايو ١٩٦٥م حاملاً معه خمس رسائل من كل من حكام الشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة بيدون فيها موافقتهم على معونة الجامعة العربية، أما الحاكم السادس الشيخ راشد حاكم دبي فقد وعد الدكتور نوفل بموافاته بالموافقة فيما بعد^(٢) وعاد الدكتور نوفل إلى الكويت . وفي يوم الخميس ١٣ من مايو ذهبت بصحبة الدكتور سيد نوفل إلى الديوان الأميري للسلام على سمو نائب الأمير الشيخ صباح السالم الصباح، حيث كان الأمير عبدالله السالم الصباح رحمه الله خارج البلاد، وعندما كنا بانتظار الدخول على نائب الأمير وإذا بالباب يفتح ويخرج منه السفير البريطاني المستر جاكسون ومعه المستر تومسون، فعرفني السفير على الوزير ووقفنا نتحدث فأخبرني المستر تومسون بأنه كان في إمارات الخليج، وأنه علم بوجود الدكتور نوفل هناك، ولكنه لم يره، قلت له إذا كنت تريد أن تراه فهذا هو الدكتور سيد نوفل! فدهش المستر تومسون لهذه المصادفة العجيبة، ثم تحدث قليلاً مع الدكتور نوفل وانصرف مع السفير، ودخلنا بعد ذلك على سمو نائب الأمير للسلام عليه، وبعدها توجهنا لمقابلة بعض كبار المسؤولين، ثم غادر الدكتور نوفل الكويت في اليوم الثاني متوجهاً إلى بغداد. وقد انتهز المستر تومسون وجوده في الكويت فقابل وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد وقد أثير في الاجتماع موضوع المساعدات لمنطقة الخليج، وقد أبلغ الشيخ صباح المستر تومسون بأن الكويت ملتزمة مع صندوق الجامعة، وأنها لن تساهم في صندوق مكتب التطوير كما طلب إليها، وأن الكويت ستستمر في تقديم مساعداتها عن طريق مكتبها في دبي كما كان عليه الحال في السابق.

(١) راجع كتاب الدكتور سيد نوفل (الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي «الجزء الثاني»).

(٢) نفس المصدر أعلاه.

وهكذا نرى الصراع بدأ يشتد بين الجامعة العربية ممثلة في لجنة الخليج التابعة لها وبين السلطات البريطانية في المنطقة ، حيث بلغ الصراع شدته عندما وصل جورج تومسون وأخذ يجوب الإمارات بصحبة السير وليام لوس المقيم السياسي والمعتمد البريطاني في دبي المستر بلفور بول وتحذيرهم للحكام من قبول مساعدات الجامعة العربية ، وقولهم إن ذلك يفتح المجال للنفوذ الناصري ، وضربوا لهم أمثلة بما يحدث في عدن وما يحدث من شغب في أماكن أخرى مثل ما حدث في البحرين في تلك السنة (١) .

حرب الإذاعات

لقد كانت الصحف ومحطات الإذاعة المصرية لاسيما إذاعة صوت العرب تشن حملاتها بعنف على المملكة العربية السعودية بسبب الخلاف القائم بين النظامين بما في ذلك الحرب الدائرة رحاها في ذلك الوقت في اليمن الشمالي . أما بالنسبة للإنجليز فقد كانت مشكلاتهم قائمة مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة بسبب إمداد الثوار في اليمن الجنوبي بالمساعدات والسلاح ، وهنا التقت وجهات نظر الطرفين في وضع حد للنشاط المصري الناصري في المنطقة ، والذي كان حسب تقديرهم يتمثل شيء منه في التغيير الذي طرأ على بعثة الجامعة العربية بعد أن انضم لها ممثل الجمهورية العربية المتحدة حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبدالناصر ، والتحفظات التي أبدتها مندوب المملكة العربية السعودية . إلا أن المملكة العربية السعودية مع ابتعادها عن مشروع الجامعة العربية بعد التغييرات التي طرأت على أنظمتها رأت أن من الحكمة عدم التورط في المشروع الذي خطط له الإنجليز ، وذلك بأن تقوم هي بتنفيذ برنامج خاص بها لمساعدة المنطقة كما أشرنا لذلك سابقاً في تبني مشروع طريق الشارقة - رأس الخيمة .

(١) راجع حديث الشيخ صقر بن سلطان الذي أدلى به للدكتور نوفل (الصفحة ٢٢٠ من كتاب الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة للدكتور سيد نوفل) .

وكانت تلك مناورة سياسية بارعة وحسن تخلص من المشكلة ، فقد بدأت تخطط لإنشاء الطريق المذكور ، وكذلك إنشاء معهد ديني في رأس الخيمة ، ولاشك أن ذلك يعود إلى حكمة الملك فيصل رحمه الله وبعده نظره .

اجتماع مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الثاني في القاهرة

قبل اجتماع مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي عقد في الفترة ما بين ٢٦ و ٣٠ من مايو ١٩٦٥م عقدت لجنة الخليج اجتماعين لها يومي ٢٤ و ٢٥ من مايو في مقر الجامعة العربية برئاسة السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة ، واستمعت ثم ناقشت في الاجتماعين تقرير الدكتور سيد نوفل عن رحلته الأخيرة إلى الخليج واجتماعه بحكام الإمارات ثم حصوله على رسائل التفويض من أجل تنفيذ المشاريع الإنمائية المقترحة من قبل اللجان الفرعية . وفي مساء الإثنين ٢٤ / ٥ / ١٩٦٥م اجتمعت اللجنة الفنية بمقر الجامعة برئاسة الدكتور محمد أحمد سليم (١) .

وفي يوم الأحد ٣٠ من مايو ١٩٦٥م أنهى مؤتمر رؤساء الوزراء أعماله وعادت الوفود كل إلى بلده ، وقد سبق أن اتخذت لجنة الخليج قراراً بأن تسافر بعثة فنية مؤلفة من الدول الأربع الأعضاء في اللجنة الدائمة للمعونات العربية للخليج العربي ، أو اللجنة الدائمة للخليج العربي كما كانت تسمى في بعض الأوقات ، وتنفيذاً لهذا القرار أرسلت حكومة العراق ممثلها وهو الدكتور غائب مولود مخلص الذي وصل الكويت يوم ١٥ من حزيران (يونيو) ، وقد تأخر وصول المندوب المصري حتى يوم ٢٢ من يونيو وهو المهندس أحمد عزب ، ثم انضم إلى البعثة مندوب الكويت المهندس براك عبد المحسن التركي ، ولم ترسل المملكة العربية السعودية من يمثلها في هذه البعثة الفنية ، وذلك كان منتظراً بالنظر للتحفظات السعودية التي ورد ذكرها .

(١) راجع توصيات اللجنة في الملحق .

وفي يوم ٢٣ / ٦ / ١٩٦٥م اجتمعت بالبعثة عندي في المكتب بوزارة الخارجية ، وبعد المداولة في المهم من الأمور تقرر سفر البعثة في اليوم التالي على الطائرة الكويتية المتوجهة إلى دبي . وفي اليوم المقرر ٢٤ / ٦ / ١٩٦٥م سافرت البعثة إلى دبي ، ولكن عند توقفها في مطار الدوحة بقطر أخبر قائدها بأن مطار دبي مغلق ، وأن عليه العودة إلى الكويت ، ثم شاع الخبر فيما بعد عن إعلان حالة الطوارئ في المنطقة من قبل السلطات البريطانية ، وعن عزل الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة وإبعاده عن البلاد .

لا شك أن السلطات البريطانية في ذلك الوقت كانت تنظر إلى الشيخ صقر أنه حامل لواء التمردّ ضدها وضد الأنظمة الموروثة التي أعطت بريطانيا حق الإشراف والتصرف في شؤون الإمارات الخارجية ، وقد ظهرت بوادر هذا التمردّ في المقابلة التي تمت بين الشيخ صقر وبين المستر تومسون وزير الدولة في شهر مايو كما ذكرناها سابقاً ، كذلك أرادت الحكومة البريطانية بعزل الشيخ صقر إعطاء درس لبقية الحكام من أجل تخويفهم ثم إخضاعهم لاتباع السياسة التي تريدها .

وقد نقل الشيخ صقر بطائرة عسكرية من دبي إلى البحرين وبقي في البحرين إلى يوم ٢٦ / ٦ / ١٩٦٥م حيث وصل إلى الكويت ، وكنت في استقباله في المطار حيث رافقته إلى دار الضيافة في الصليبيخات ، وقد كلفني صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد ، وكان وزيراً للمالية في ذلك الوقت أن أبلغه بأن الحكومة ترحب بإقامته في الكويت ، ولكنه قال لي إنه قرر التوجه إلى بغداد ، وقد غادر إلى بغداد يوم ٢٨ من حزيران (يونيو) واستقبل في بغداد استقبالا رسمياً ، باعتباره الحاكم الشرعي ، ثم توجه من بغداد إلى القاهرة حيث وصلها يوم ٣٠ من يونيو ، وكان يشار إليه في

الأخبار الإذاعية والصحفية بأنه حاكم الشارقة الشرعي ، وقد أنزلته الحكومة المصرية في أحد القصور الفخمة التي تم تأميمها .

وخلال تلك الأيام الحرجة بطبيعتها وظروفها جاءتنا دعوة من الأمين العام للجامعة العربية لحضور اجتماع اللجنة الدائمة للخليج العربي الذي تقرر عقده بتاريخ ١٩٦٥ / ٧ / ١ م .

مقابلة مع القائم بالأعمال

في السفارة البريطانية في الكويت

وفي يوم ٢٩ / ٦ / ١٩٦٥ م زارني بمكتبي في وزارة الخارجية القائم بأعمال السفارة البريطانية المستر كريستوفر غاندي ، وهو أحد الخبراء بشؤون الجنوب العربي ، حيث قضى فترة طويلة في الخدمة هناك ، وقد فتح موضوع عزل الشيخ صقر عن الحكم ، وكان يحاول إقناعي بأن بريطانيا ليست لها أي علاقة بالأمر ، وأن العائلة الحاكمة هي التي قررت عزله وتنصيب ابن عمه الشيخ خالد بن محمد مكانه ، وكنت على يقين من أنه يعرف في قرارة نفسه أنني لن أصدق هذا الكلام ، لكن الرجل كان يقوم بمهمة تفرضها عليه طبيعة عمله . وبعد أن انتهى من كلامه أخبرته أنني متوجه في ذلك اليوم إلى القاهرة لحضور اجتماع اللجنة في الجامعة العربية ، فأخذ يكرر موضوع المساعدات للمنطقة والتي يجب أن تأتي عن طريق مكتب التطوير بحسب كلامه . قلت له : أما فيما يتعلق بمساعدات الجامعة العربية للمنطقة فإننا التزمنا بصندوق الجامعة ، وأصبح ذلك أمراً لا رجعة عنه ، أما فيما يتعلق بمساعدات الكويت للمنطقة فهي باقية على ما كانت عليه بإشراف مكتب دولة الكويت في دبي ، ونحن متمسكون بذلك إذا ما أريد لمساعدتنا أن تستمر ، وبعد هذا الكلام الحاسم غادر المكتب بعد أن عرف موقف الكويت الواضح .

اجتماع اللجنة الدائمة

عقد الاجتماع الأول صباح الخميس في مقر الجامعة العربية كالعادة ، وقد تخلف عن الحضور السفير محمد منصور الرميح مندوب السعودية ، ولهذا لم يعتبر الاجتماع رسمياً ، وجرت خلاله أحاديث عامة ، وقد تناولنا الغداء على مائدة الأمين العام وكان من الحضور الشيخ صقر بن سلطان ، وفي المساء اجتمعنا للمرة الثانية ، ولم يحضره المندوب السعودي ، واعتبرنا الاجتماع للمداولة حيث تأجل لليوم الثاني الجمعة ٢ من يوليو ، وقد حضره المندوب السعودي السفير الرميح ، وفي أثناء الاجتماع أدلى السيد حسن صبري الخولي بيان جاء فيه : «إن السفير البريطاني في القاهرة^(١) طلب مقابلة وكيل وزارة الخارجية وأخبره عن تشكيل صندوق لتطوير الإمارات ، والذي وافق عليه جميع الحكام وأن المملكة العربية السعودية وافقت على التبرع للصندوق بمبلغ مليون جنيه إسترليني ، ويدعو السفير باسم حكومته أن تقدم الجامعة العربية مساعداتها عن طريق الصندوق المشار إليه ، وكما ذكر السفير البريطاني لوكيل وزارة الخارجية بأن مذكرة بهذا المعنى قدمت لكل من حكومتي العراق والكويت» . وبعد تلاوة هذا البيان سأل الأمين العام الممثل السعودي السفير محمد منصور الرميح إذا كان لديه علم بتبرع حكومته لصندوق التطوير فنفي السفير أن يكون له علم بذلك ، ووعد بأن يستوضح من حكومته هذا الموضوع . وخلال تلك الأيام تواردت على لجنة الخليج والجامعة العربية بقرقيات من بعض الحكام يطلبون فيها إحالة مساعدات الجامعة إلى صندوق التطوير ، وكانت جميع البقرقيات متشابهة وتكرر فيها نفس الكلمات ؛ مما يدل على أن صيغة البرقية وزعت على الحكام ، وطلب إليهم إرسالها مع أنها كانت مناقضة لموافقتهم الخطية السابقة فيما يتعلق بتلك المساعدات والتي سلموها للدكتور سيد

(١) هو السير جورج هملتون ، وقد سبق له أن خدم كمقيم سياسي في الخليج في أوائل الستينيات ، وكان مقره البحرين .

نوفل . وقد علمنا فيما بعد أن المعتمد البريطاني هو الذي فرض عليهم هذا الموقف المتناقض والذي قبلوه على مضض .

ومما يؤسف له أن بعض ما دار في هذه الجلسة السرية تسربت أخباره إلى الصحف المحلية كالعادة ، وبدأت تلك الصحف تشن حملات شعواء على المملكة العربية السعودية ، إذ إن التعهدات التي أعطيت في مؤتمر القمة الأول من قبل الملوك والرؤساء العرب أوصت بوقف الحملات الإعلامية من قبل الدول العربية بعضها على بعض ، حيث وقع على تلك التعهدات جميع الملوك والرؤساء العرب ونشرتها الصحف العربية بوقتها وتوقعات الملوك والرؤساء عليها ، ولكن كما يقول المثل «على من تقرأ مزاميرك يا داود!» .

وتأجل الاجتماع إلى اليوم الثاني السبت الثالث من يوليو (تموز) ١٩٦٥ م ، حيث حضر هذا الاجتماع في بدايته الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة المعزول ، وقرأ الشيخ صقر في الاجتماع بياناً مكتوباً عن كيفية عزله وتفصيل أخرى ، وبعد أن انتهى الشيخ صقر من قراءة بيانه غادر قاعة الاجتماع ، وواصلت اللجنة الاستمرار في الاجتماع ، وقبل انتهاء الجلسة طلب الأعضاء من الأمين العام الاجتماع مع السفير البريطاني وعرض وجهة نظر اللجنة والجامعة العربية عليه كرد على المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى وزارة الخارجية المصرية ووزارة خارجية الكويت والعراق . وعند عودتي إلى الكويت اطلعت على مذكرة وزارة الخارجية البريطانية المشار إليها وفيها تفاصيل أكثر مما ذكره السيد حسن صبري الخولي في الجلسة المشار إليها .

ولقد سرت إشاعات في ذلك الوقت في بعض الإمارات بأن الكويت ستوقف مساعداتها للمنطقة في الجانبين الثقافي والصحي بسبب الضغوط البريطانية من أجل

توحيد المساعدات في جهة واحدة هي صندوق التطوير . والواقع أن الضغوط البريطانية وصلت إلى مرحلة الجذ والفاعلية بالنسبة إلى المساعدات المقترحة من قبل الجامعة العربية وبسببها وقفت تلك المساعدات المقترحة ، أما غير ذلك فكانت مجرد رغبات وتمنّيات حيث الكل يعرف - ومنهم الإنجليز - أنه لو توقفت المساعدات الكويتية للمدارس والمستشفيات بصورة فجائية فلن يكون هناك أي بديل ، وسيصبح آلاف التلاميذ من أبناء المنطقة دون مدارس وآلاف المرضى دون علاج ، ولهذا لا بد من التأكيد على أنه لم تكن هناك ضغوط جدية على الكويت من السلطات البريطانية بالمعنى الواقعي بعد أن تبيّن للسلطات البريطانية أن الكويت ستستمر على ما كانت عليه وبالطريقة التي تراها هي في الإسهام بتقديم الخدمات للمنطقة .

وفي تلك الفترة غادرت الكويت في إجازة ، وحل محلي السيد عبداللطيف يوسف الحمد مدير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وهو أحد أعضاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي التي كان لها الإشراف على تقديم المساعدات .

وفي الأسبوع الأول من آب (أغسطس) تم عقد اجتماع بديوان وزارة الخارجية برئاسة الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية ورئيس الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي ، وحضره العضو المنتدب بالنيابة السيد عبداللطيف يوسف الحمد ووكيل وزارة الخارجية في ذلك الوقت السيد عبدالرحمن العتيقي ومدير مكتب وزير الخارجية السيد عبدالله بشارة ، ودار البحث في هذا الاجتماع بصورة رئيسية حول موضوع استمرار المعونة الكويتية ، وقد اتخذ في هذا الاجتماع عدة قرارات أهمها :

(١) الاستمرار في تقديم المساعدات بالشكل الذي كانت عليه في ذلك الوقت .

(٢) لا يمكن للكويت أن تقبل دمج مكتبها في دبي بمكتب التطوير الذي فرض على حكام الإمارات ، وتمسك الكويت بهذا الرأي حتى ولو أدى ذلك إلى إقفال مكتبها في دبي .

(٣) لا تقبل الكويت تقديم أي معونة أو مساعدة عن طريق صندوق التطوير وتصر على تقديم معونتها عن طريق مكتبها في دبي أو عن طريق الجامعة العربية حسب ما تم من إجراءات .

(٤) إيفاد العضو المنتدب لمساعدات الخليج أو من ينوب عنه لمقابلة حكام الإمارات لتوضيح وشرح سياسة الكويت تجاه المنطقة وعزمها على المضي في مواصلة رسالتها التعليمية والصحية عن طريق مكتبها في دبي مع التأكيد على أن هدف الكويت هو خير المنطقة والنهوض بها دون التدخل في شؤونها الداخلية أو أي مس لسيادتها .

(٥) رأى المجتمعون ضرورة انتداب شخص قدير ليكون له الإشراف على الناحية التعليمية بحيث يراقب سير التعليم من أجل أداء الرسالة على أكمل وجه .

هذه هي أهم النقاط التي وردت في الاجتماع ، وعلى أثره سافر السيد عبداللطيف يوسف الحمد إلى إمارات الساحل الست حاملاً لهم رسائل من وزير الخارجية ورئيس الهيئة مؤكداً للحكام استمرار المساعدات الكويتية كما كانت عليه دون تغيير إلا ما هو الأفضل ، وقضى السيد الحمد بالمنطقة أربعة أيام من ١١ إلى ١٤ من شهر آب (أغسطس) قابل فيها حكام الإمارات المعنيين وسلم لهم الرسائل ، وقد جاءت هذه البادرة في وقتها ، حيث اطمأنت النفوس إلى أن كل شيء سيستمر . كذلك استمع السيد الحمد من الحكام مباشرة عن الضغوط التي تعرضوا لها من أجل رفض مساعدات الجامعة العربية ، إلا إذا جاءت عن طريق مكتب التطوير ، وقد كان لهذه الزيارة أثرها البعيد في تثبيت علاقة الكويت بالمنطقة عن طريق ما تقدمه من خدمات في مجالات الصحة والتعليم .

وهكذا هدأت الأمور نسبياً بالنسبة للهزة التي أصابت المنطقة بعد عزل الشيخ صقر والوقوف في وجه مساعدات الجامعة العربية التي صوروها بأنها مخطط مصري

عراقي متطرف يرمي إلى إضعاف مركز بريطانيا في الخليج كما كان يصرح بذلك بعض كبار المسؤولين البريطانيين بالمنطقة .

وتمر الأيام في ذلك الصيف ويأتي شهر سبتمبر حيث يعقد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء بالمغرب ، وكنت ضمن الوفد الكويتي ، ويدخل الملوك والرؤساء العرب في دوامة مشكلات بعضهم مع بعض ويمرون على قضية الخليج مرّ الكرام ، وقد زار الشيخ صقر بن سلطان مقر المؤتمر في الدار البيضاء ، واجتمع بعدد من الملوك والرؤساء شارحاً قضية بلاده ، ولم يلتق الشيخ صقر من هذه اللقاءات سوى عبارات المجاملة الفارغة .

وينتهي العام ويحل عام ١٩٦٦ وتدعى اللجنة إلى الاجتماع في شهر شباط (فبراير) ، وقد وزّع علينا الأمين العام مذكرة شرح لنا فيها أموراً عديدة أهمها اجتماعه بالسفير البريطاني ، وأن السفير أكد له إصرار حكومته على أن تأتي المساعدات عن طريق مكتب التطوير ، كذلك أفاد الأمين العام في المذكرة عن اجتماع الوفود العربية في نيويورك في شهر آب (أغسطس) ١٩٦٥ م ، وحضر الاجتماع وفد الجامعة العربية ، وجرى بحث موضوع الخليج وإمكانية إدراج القضية في جدول أعمال لجنة تصفية الاستعمار بعد توافر المقومات السياسية لهذا الإجراء . كذلك أشار التقرير إلى اجتماع لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء ، وتوصية اللجنة بمتابعة العمل في لجنة الخليج لتنفيذ المساعدات العربية !!!

وقد كان من المقرر أن يكون لنا اجتماع قبل مؤتمر القمة للملوك والرؤساء العرب الذي تقرر عقده في شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٦٦ م في الجزائر ، لكن الرئيس عبدالناصر شجب فكرة عقد المؤتمر عندما ألقى خطابه السنوي في شهر يوليو (تموز) عن ذلك بمناسبة أعياد الثورة وحمل حملة شعواء في ذلك الخطاب على من سمّاهم بالرجعيين ، ومما قاله في ذلك الخطاب أنه لا يمكن أن يجلس على طاولة المؤتمر جنباً

إلى جنب مع من سمّاهم بالرجعيين وهم يطعنونه من الخلف ، ولاشك أنه كان يقصد المملكة العربية السعودية بسبب الخلاف القائم بين البلدين على الوضع في اليمن الشمالي الذي أشرنا إليه .

وكما يقول المثل العربي (تقدرون وتسخر الأقدار) ، حيث بعد سنة من هذا الخطاب كانت هزيمة ٥ يونيو (حزيران) المفجعة واضطر الرئيس عبدالناصر في صيف عام ١٩٦٧م بعد الهزيمة أن يطلب عقد مؤتمر قمة الخرطوم المشهور والاجتماع بتلك الدول التي سمّاها بالرجعية ، والتي اعتبرت أن هزيمة مصر كانت هزيمة للعرب جميعاً ، وقررت الوقوف بجانب مصر ومساعدتها . وبهذه الروح نجح مؤتمر الخرطوم ، ويعود الفضل إلى أولئك الذين نسوا أحقادهم وخلافاتهم والتزموا بشيء واحد وهو نصرّة العربي لأخيه العربي ، وهذا ما كان وسيظل إلى الأبد إن شاء الله .

ولابد هنا من الإشادة بموقف الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله الذي ارتفع فوق خلافاته مع الرئيس الراحل عبدالناصر ووقف وقفته المشرفة ومعه الكويت وليبيا بتبني مشروع الدعم لدول المواجهة وتخصيص المبالغ اللازمة التي تدفع سنوياً .

ردود فعل الهزيمة

لاشك أن هزيمة حرب حزيران هبطت بسمعة العرب في المجال الدولي إلى الحضيض . والذي يعنينا في هذا البحث ردود فعل الهزيمة على السياسة البريطانية في المنطقة . فلقد اضطر عبدالناصر أن يسحب جيشه المحارب من اليمن وصار عليه أن يهتم بتضميد جروحه والتخفيف بقدر الإمكان من وقع الهزيمة وتأثيرها على معنويات الشعب المصري خاصة والشعوب العربية عامة ، وبدأ المعلقون السياسيون والعسكريون يقيمون تأثير الهزيمة على مصر خاصة والعرب عامة ، وقال بعضهم إن إسرائيل ستنام ملء جفونها مطمئنة لعدة سنوات قادمة . وكان حزب العمّال هو الذي

يحكم في بريطانيا في ذلك الوقت ، وأخذ يدور نقاش في أروقة الحزب عن جدوى بقاء القوات البريطانية في البلاد العربية شرقي قناة السويس ، لاسيما أن الخزينة البريطانية وميزان المدفوعات كانتا في حالة عجز مستمر ، ونتيجة لذلك تم تخفيض الجنيه الإسترليني في صيف ذلك العام . وكان اليساريون في حزب العمال أكثر المطالبين بسحب القوات البريطانية من المنطقة وحجتهم في ذلك كما نشرتها بعض الصحف الموالية لهم في ذلك الوقت هي :

١ - أن وجود القوات البريطانية في المنطقة لم يمنع العرب من وقف تصدير البترول في أثناء الأزمة ، وكانت حجة بقائهم في الماضي هي من أجل حماية المصالح البريطانية .

٢ - أن في المنطقة بعض الحكام الذين يحكمون البلاد بالأساليب القبلية القديمة ، وإن تأخر أولئك الحكام عن عدم مسaire ركب التقدم الحضاري في أساليب الحكم ، إنما هو بسبب اعتمادهم على الدعم البريطاني لحكمهم .

٣ - أن ما أشيع من أن بعض الشيوخ على استعداد لدفع تكاليف بقاء القوات البريطانية في الخليج يضع هذه القوات في مصاف المرتزقة ، وفي هذا إهانة واضحة للجيش البريطاني والشعب على السواء ، وقد جاء ذلك على لسان أحد الوزراء في ذلك الوقت ، وتم ترديده في الصحف والإذاعات .

وبهذه المفاهيم كان النقاش يدور في بريطانيا وخاصة في أروقة الحكومة والحزب حول وجود القوات البريطانية في الخليج العربي إلى أن جاء شهر يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٦٨م حيث أعلنت حكومة العمال البريطانية عزمها على الانسحاب في أواخر عام ١٩٧١م ، وبهذا تفك ارتباطها حسب زعمهم من معاهدات وأساليب القرن التاسع عشر التي أصبحت لا تتلاءم مع عقلية النصف الثاني من القرن

العشرين . وهكذا أصبحنا نرى بريطانيا التي كانت تتشبث فيما مضى بالبقاء تعلن الآن خبر الانسحاب ، وكأنها تقول كما يقول المثل العربي «بيدي لا بيد عمرو» .
ففي قرار بريطانيا عن سحب قواتها من المنطقة تنتهي مرحلة من الوجود العسكري البريطاني الذي استمر قرابة قرن ونصف وتبدأ مرحلة جديدة بعد انحسار النفوذ الأجنبي عن منطقة الخليج وهي مرحلة الاستقلال والاعتماد على النفس .
وهكذا ينتهي عهد ويبدأ عهد آخر هو عهد الاستقلال والاتحاد الذي سنخصص له بحثاً مستقلاً إن شاء الله .

الصور والوثائق



الصورة بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٤م بمناسبة السفر إلى إمارات الخليج يوم ٢٢/١٠/١٩٦٤م ابتداءً بالبحرين مع وفد الجامعة العربية عند بدء زيارته لمنطقة الخليج عام ١٩٦٤م . والجلوس من اليمن - الأمين العام عبد الخالق حسونة - صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم - الدكتور سيد نوفل . الواقفون - بدر الخالد البدر - محمد منصور الرميح سفير السعودية - الدكتور محمود علي الداود ممثل العراق والسيد محمد العرادي وكيل الديوان الأميري .



بعثة الجامعة العربي إلى إمارات الخليج بدأت الرحلة من الكويت إلى البحرين يوم ٢٢/١٠/١٩٦٤ ، والصورة مأخوذة في قصر الرفاع بالبحرين مع صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة



أمين الجامعة العربية السيد عبدالحالق حسونة وحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد المكتوم
أكتوبر ١٩٦٤م



أعضاء بعثة الجامعة العربية في أبوظبي مع الشيخ شخبوط حاكم الإمارة



أقام مكتب الكويت حفلة شاي تكريماً للبعثة ، ويرى في الصورة السادة حجي بن جاسم الحجري مدير مكتب الكويت في دبي والدكتور سيد نوفل والشيخ أحمد بن راشد الملا حاكم أم القيوين والسيد عبدالحالق حسونة ويذر خالد البدر وولي عهد إمارة الفجيرة وفي الصف الخلفي ولي عهد أم القيوين الشيخ راشد بن أحمد الملا والسيد محمد منصور الريمح سفير المملكة العربية السعودية .



سفينة في إمارة أم القيوين محملة بالمستقبلين لوفد الجامعة العربية أكتوبر ١٩٦٤م



مع السيد عبد الخالق حسونة في إحدى جولات بعثة الجامعة العربية في الخليج أكتوبر ١٩٦٤م داخل إحدى السيارات أثناء التجول في الإمارات - تصوير نور علي



زيارة وفد الجامعة إلى إمارة الفجيرة من اليمين: الدكتور محمود علي الداود ممثل العراق - السفير السعودي محمد منصور الرميح - السعودية، الشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة، الأمين العام للجامعة العربية السيد عبد الخالق حسونة، مساعد الأمين العام الدكتور سيد نوفل

تصوير المؤلف



أقامت بلدية دبي حفلة شاي على شرف بعثة الجامعة العربية، وفي الصورة مدير البلدية السيد حمزة يلقي كلمة الترحيب، والثالث من اليسار السيد عبدالغفار حسين نائب مدير البلدية، والجالسون الشيخ مكتوم بن راشد ولي عهد دبي، والسيد زكريا نيل الصحفي المصري المعروف، والسيد حمد بن فطيم من وجهاء دبي، ثم السيد أحمد البشر الرومي الأديب الكويتي المعروف. أكتوبر ١٩٦٤ م.



وفد الجامعة العربية يزور إحدى مدارس البعثات في الشارقة ، وكان في استقبال الوفد حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان - تصوير المؤلف



بناية مطار أبوظبي عام ١٩٦٤م - تصوير المؤلف



زيارة وفد الجامعة العربية إلى بغداد في شهر نوفمبر ١٩٦٤ م
ويتوسط الوفد في الصورة الفريق ظاهري رئيس الوزراء كما تظهر صورة رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف



الأمانة العامة
الإدارة السياسية

القاهرة في ٤ من صفر سنة ١٣٨٤ هجرية
الدوافع، ١٤ من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٤ ميلادية

حرة صاحب السمو

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد ،

فأحييكم أطيب تحية ، وأرد أن أشير إلى أن جامعة الدول العربية
تشترك معكم بمشاعر الأخوة الصادقة والضيافة وتحرص على التعاون والىكم في كل
ما من شأنه تقدم امارات الخليج العربي والوفاء بمطالبها وكفالة اذ عمارها .

وقد نص ميثاق الجامعة منذ نشأتها على ذلك في أجل بيان ، كما أكدته
قرار مجلس الجامعة الصادر في جلسته المعقودة يوم ٣١/٣/١٩٦٤ ، والمتضمن
ايقاد بعثة أخوة برئاسة الأمين العام للجامعة تضم ممثلين شخصيين لكل من
جلالة ملك المملكة العربية السعودية وفخامة رئيس الجمهورية العراقية وسو أمير
دولة الكويت ، وتكون مهمة البعثة وضع خطة لتعاون دول الجامعة العربية
مع امارتكم الشقيقة في شتى العيادين والتذاكر في المصالح العربية المشتركة .

وصدورا عن هذه المشاعر الأخوية العربية ، انتهزت فرصة اختصار
الأخ السيد بدر الخالد البدر ممثلا شخصيا لسو أمير دولة الكويت في هذه
البعثة فوجوه حمل هذه الرسالة إلى سموكم والتذاكر معكم في مهمة البعثتة
وموعد قدومها .

وتفضلوا بقبول أجزل الشكر وطاقه الاحترام .،،

أخوكم

عبد الخالق حسونه

الأمين العام لجامعة الدول العربية

صورة الرسالة التي حملتها إلى حكام إمارات الخليج التسعة من الأمين العام للجامعة العربية والتي
سبقت الإشارة إليها في الملحق حول بعثة الجامعة العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شخبوط بن سلطان
آل نهيان
حاكم أبوظبي

الكويت
من شخبوط بن سلطان الى حضرة المعرم المحترم السيد بدر الخالد البدر وزارة الخارجية

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشكركم على كتابكم العون في ٢٠ رجب ١٣٨٤ هـ الموافق

في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ م المتعلق بزيارة وفد الجامعة العربية

الى ابوظبي .

ولقد وصلت الصور المذكورة بكتابكم المشار اليه اعلاه ولا يسعنا

سوى تقديم شكرنا الزائد اليكم على ذلك، وفي الختام ارجو ان تتقبلوا فائق

التحية والاحترام

جرى في ١ شعبان ١٣٨٤ هـ وفق ٥ ديسمبر ١٩٦٤ م

بن سلطان
شخبوط

اتفاقية السميع

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا اليوم الاخذ بالواقع في ١٨ فبراير سنة ١١٦٨، الموافق لـ ٢٠ ذوالقعدة سنة ١٣٨٧، أجمع حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبوظبي، مع أخيه صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد العكوم حاكم إمارة دبي، لمعالجة أبحاثنا بشأن ممثل المنطقة بقصد الاتفاق على أسس توحيدها للامان المحافظة على الاستقرار فيها وتحقيق المستقبل الأفضل لشمسها .

وفي سبيل تحقيق أماني شعب المنطقة وثمة رفاهة ، فقد تم الاتفاق والرضا بحمدته تنال بينهما على ما يلي :-
(١) تكوين اتحاد يضم البلدين له طرف واحد، يتناظر به المسائل الآتية :-

(أ) الشؤون الخارجية .

(ب) الدفاع والامن الداخلي في حالة الضرورة .

(ج) الخدمات كالصحة والتعليم .

(د) التعليم والهيبة .

(٢) يخاطب بالاتحاد السلطة التشريعية في الشؤون الموكولة للاتحاد وفي المسائل المشتركة التي يتفق عليها .

(٣) الشؤون التي لم توكل للاتحاد بموجب هذا الاتفاق تكون من اختصاص حكومة كل بلد .

(٤) كما اتفق الحاكمان على دعوة أخوانهم أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لدخول في مناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ومن ثم دعوة صاحب السمو حاكم دبي قطر - والبحرين ، للتداول حول ممثل المنطقة والاتفاق بينهما على عمل موحد لتأمين ذلك .

راشد بن سعيد العكوم
حاكم إمارة دبي

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم إمارة أبوظبي